

بلاغ

عقد المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي اجتماعا على مر يومي الجمعة والسبت 25 و26 أكتوبر 2013 لمناقشة جدول الأعمال التالي:

- تقارير اللجن المشتركة
- الجولة الوطنية للمكتب الوطني
 - مختلفات

وبعد نقاش عميق ومحيط بكل الجوانب التي وصل إليها الحوار المستمر مع الوزارة الوصية في إطار اللجن المشتركة أو مع أطراف أخرى على علاقة بالتعليم العالي (وزارتي الصحة والتربية الوطنية) فإن المكتب الوطني يعلن للسيدات والسادة الأساتذة ما يلي:

- اعتزازه الكبير بالالتفاف الدائم لكل الأساتذة الباحثين حول إطارهم العتيد النقابة الوطنية للتعليم العالي وانخراطهم الكثيف في إنجاح الإضراب الوطني لفاتح أكتوبر 2013 التي أرادها الأساتذة الباحثون نقطة مفصلية للقطع مع ميولات الاستبداد والتضييق على العمل النقابي الواعي والمسؤول واحتجاجا على التعسف والظلم باعتباره في واقع الأمر دليلا على انعدام الكفاءة في التسيير والتدبير.
- تنديده بكل التراجعات الخطيرة التي يعرفها مجالي حرية التعبير والممارسات النقابية ويعتبر أي تراجع عن هذه الحقوق ضربا في الصميم لحرية العمل النقابي النبيل. ويؤكد انخراط النقابة الوطنية للتعليم العالي في حركة المجتمع المدافعة عن حرية الرأي و حرية التعبير بطبيعة حال النقابة كمدافع عن الجامعة المغربية باعتبارها رمز حرية الرأي وحرية الإبداع الضامنة لجودة البحث العلمي.
- ◄ اعتباره المحطة النضالية ليوم فاتح أكتوبر 2013 بمثابة ناقوس خطر تدقه النقابة الوطنية للتعليم العالي لإثارة انتباه الحكومة إلى وضعية الضعف والوهن وتدني مستوى الكفاءة التي تعرفها الحكامة في العديد من الجامعات والمؤسسات الجامعية، الشيء الذي يقيم الدليل على محدودية بل تجاوز مقتضيات القانون 01.00 ويذكر بملحاحية مراجعته، ويقتضي التفعيل السريع للجنة المشتركة الخاصة بمراجعة القانون 01.00 والنظام الأساسي، واستثمار نتائج النقاش العميق و الجاد الذي تباشره منذ مدة لجنة التعليم العالي والبحث العلمي المنبثقة عن اللجنة الإدارية، كان آخر اجتماع لها هو يوم 120 أكتوبر 2013. وفي هذا الصدد فإن المكتب الوطني يذكر بخطورة الوضع المتأزم الذي تعيشه جامعة القاضي عياض على مستوى الحكامة على وجه الخصوص والمتسم الذي تعيشه جامعة القاضي عياض على مستوى الحكامة على وجه الخصوص والمتسم

بتعطل هياكلها التسييرية بعد تجميد الأساتذة والموظفين لعضويتهم بمجلس الجامعة ومسلسل الاستقالات من المهام التي أوكلت لمجموعة من الأساتذة، الأمر الذي يقتضي إيجاد حل سريع ونهائي لهذه الوضعية غير الطبيعية تطبيقا للمقتضيات القانونية الجاري بها العمل. كما يجدد المكتب الوطني دعمه وتضامنه مع جميع النضالات التي يخوضها الأساتذة في جميع المواقع الجامعية وخاصة تلك التي يخوضها أساتذة القاضي عياض دفاعا عن كرامة الأستاذ وعن الجامعة العمومية المغربية.

- ح تأكيده للرأي العام الجامعي التزام المكتب الوطني بما تضمنه الملف المطلبي المصادق عليه في اجتماع اللجنة الإدارية ليوم 29 يونيو 2013 واعتباره خارطة الطريق لعمله خدمة للانتظارات المشروعة للسيدات والسادة الأساتذة، إضافة إلى التزامه بفحوى البلاغ المشترك ليوم 12 مارس 2013 والذي دخل المكتب الوطني مرحلة تنفيذه من خلال تفعيل اللجن المشتركة بين النقابة الوطنية للتعليم العالى والوزارة الوصية.
- متابعته بقلق كبير ما يجري بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين ومركز تكوين مفتشي التعليم ومركز التوجيه والتخطيط التربوي ومطالبته الحكومة بالتعجيل بقرار ترسيم أساتذة التعليم العالي المساعدين بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين وإتمام هيكلتها طبقا للمادة 33 و 35 من القانون 01.00، كما يطالب بإشراك الأساتذة المعنيين في بلورة أي إصلاح يهم مركز تكوين مفتشى التعليم ومركز التوجيه والتخطيط التربوي.
- اعتزامه القيام بجولة وطنية عبر المدن الجامعية المغربية بتنسيق مع المكاتب الجهوية للنقابة الوطنية للتعليم من أجل التواصل المباشر مع أوسع قواعد السيدات والسادة الأساتذة والتفاعل الإيجابي معها.
- تأكيده على التضامن مع النضالات النقابية والحركات الاحتجاجية المدنية والحقوقية المناضلة من اجل الحرية والكرامة والمساواة والعدالة الاجتماعية.

وفي الختام فإن المكتب الوطني يعتز أيما اعتزاز بالتفاف وتشبث السيدات والسادة الأساتذة بنقابتهم العتيدة وحيدة وموحدة ويهيب بهم المزيد من التعبئة واليقظة لمواجهة كل ما يحاك ضد التعليم العالي المغربي العمومي.

